الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ23ـــدد

تاريخ الاجتماع : الثلاثاء 21 نوفمبر 2023 (حصةصباحية)

جدول الأعمال:

- الاستماع إلى ممثلين عن كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية حول مشروع قانون المالية لسنة 2024.

- **الحضور:**
  - الحاضرون: (10)
  - المعتذرون: (00)
  - الغائبون: (05)
  - الحاضرون من غير أعضاء في اللجنة: (00)

- **ساعة افتتاح الجلسة:** 9 و 55 د ق

- **ساعة اختتام الجلسة:** 11 و 35 د ق

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباحية يوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية حول مشروع قانون المالية لسنة 2024، حيث أكد رئيس الكنفدرالية في بداية تدخله أن قوانين المالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تعترض الشركات وهو ما يتطلب معرفة دقيقة وواضحة لكل الإجراءات التي تم إقرارها بمقتضى قوانين المالية السابقة وتأثيرها على الاقتصاد. وأفاد أن قطاع التكوين المهني يعتبر من أهم القطاعات التي يجب التركيز عليها ويتطلب مزيد الدعم ووالتطوير خاصة على المستوى الجهوي.

كما أفادت نائب رئيس المنظمة أنه رغم الضغوطات الداخلية والخارجية وأزمة المالية العمومية، فإن الإجراءات الجبائية يجب أن ترمي بالأساس إلى تنشيط الاستثمار ودفع النمو في مجالات هامة على غرار دعم السياحة ودفع التصدير وتطوير قطاع الفسفاط وإيجاد آليات لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم وتشجيع الاستثمار.

وتقدّم أعضاء مكتب الكنفدرالية بملاحظات حول بعض الفصول حيث اعتبروا أن الإجراء الذي تم إقراره بمقتضى الفصل 27 من مشروع قانون المالية إجراء تحفيزي لمزيد دفع الاستثمار وتشجيع طالبي الشغل على إحداث مؤسساتهم الخاصة واقترحوا تمكين الأشخاص الطبيعيين الذين مارسوا نشاطا من نفس طبيعة نشاط المؤسسة كأجير من إحداث مؤسساتهم باعتبار أن هذه العمليات تستجيب لمفهوم المشاريع الجديدة.

وبيّنوا بخصوص الفصل 33 المتعلق بتوسيع مجال تطبيق أتاوة الدعم ومراجعة نسبها أن توظيف الأتاوة على المقاهي المصنفة وقاعات الشاي سينجر عنه ارتفاع في الأسعار ولن تكون له مردودية على موارد الدولة في غياب إجراءات حقيقية لإجبار المحلات على استعمال les caisses" enregistreuses" وأضافوا أن توظيف هذه الأتاوة على محلات صنع المرطبات وصناعة المشروبات الغازية والجعة والخمور والمشروبات الكحولية سينجر عنه ارتفاع الأسعار والتضخم.

وبالنسبة للفصل 34 المتعلق بمراجعة معلوم الإقامة بالنزل السياحية بالنسبة إلى السياح الأجانب، فقد أوضحوا أن العديد من الوحدات السياحية أبرمت عقود مع حرفائها بالنسبة للسنة المقبلة وسينعكس توظيف هذه الأتاوة على مردودية القطاع السياحي واقترحوا إعفاء سياح المغرب العربي من هذا الإجراء.

كما تعرضوا كذلك للإجراء المضمن بالفصل 36 والمتعلق بتشجيع المؤسسات على استعمال الطاقات البديلة والمتجددة، حيث اقترحوا أن يكون الطرح الإضافي بعنوان الثلاث سنوات الأولى بعنوان استهلاك التجهيزات والمعدات المنتجة للطاقات البديلة أو المتجددة.

أما بخصوص إجراء التشجيع على تمويل المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة أكّدوا على تشجيع استهلاك المواد المصنعة محليا وطلبوا إلغاء المعاليم الديوانية على المواد المستعملة لصناعة بطاريات الليثيوم.

وفي نفس الإطار، بيّنوا بخصوص إجراء التخفيف في جباية العربات والدراجات الكهربائية الوارد بالفصل 38، أن هذه السيارات مرتفعة الثمن ولا يقبل عليها المواطن خاصة أن تجهيزات

الشحن مازالت غير متوفرة بالأماكن العمومية. واقترحوا أن يتم توفير سيارات أجرة تاكسي بأثمان معقولة وتمكينهم من قروض ميسرة قصد التخفيض في استعمال الغاز والتقليص في الدعم.

وتطرقوا لمضمون الفصل 39 المتعلق بمواكبة التمشي الدولي الرامي إلى إحداث وتعميم المعلوم على الكربون واقترحوا أن يتم توظيف معلوم الكربون على رقم معاملات الشركات التي تفرز غاز الكربون.

وبخصوص الإجراء المتعلق بتخفيف العبء على المطالبين بالأداء بعنوان خطايا التأخير في دفع الأداء وفوائد التأخير المستوجبة على الديون الديوانية المضمّن بالفصل 46، فقد اقترحوا مزيد التخفيض في خطايا التأخير القارة المنصوص عليها بالفصلين 81 و82 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وبالنسبة للإجراء الوارد بالفصل 54 المتعلق بمراجعة آجال إيداع التصريح الشهري بالأداءات بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين المنخرطين بمنظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد، فقد اقترحوا مراجعة الأجل الأقصى لإيداع التصريح الشهري بالأداء بالنسبة إلى الأشخاص المنخرطين في منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد والذي يفوق رقم معاملاتهم مائة ألف دينار باعتماد تاريخ العشرين من الشهر الموالي للشهر الذي أصبح فيه الأداء مستوجبا لفائدة الخزينة.

وتفاعلا مع مقترحات الكنفدرالية قررت اللجنة التداول حولها مع ممثلي وزارة المالية عند مناقشة الفصول المعنية.

رئيس اللجنة

عصام شوشان

مقرر اللجنة

عصام البحري الجابري